بحوث مستقبلية (١٦) ٢٠٠٦
ص ص [٦٣-٨١]

العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين بالتطبيق على شركة التأمين الوطنية العراقية

لقمان محمد أيوب الدباغ[١]

الملخص

تمثل الاحتياطيات والمخصصات من أهم الموضوعات في شركات التأمين نظراً للمخاطر التي تواجهها نتيجة التزامها بعقود التأمين والتعويض عنها إلى جانب المخاطر التي تواجهها من عملياتها الاستثمارية ، وعليه فان البحث يهدف إلى دراسة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في تكوين المخصصات والاحتياجيات في شركات التأمين ، وقد تم تعزيز البحث بجانب تطبيقي من خلال التطبيق في شركة التأمين الوطنية العراقية.

Abstract

Among the Well - Known facts the insurance-companies face so many risks resulting from its contractual commitments with their clients additional to other dangers out of the companies activities , and investments . It means the these companies should make their own allocations, and reserves in order to meet their own burdens and financial losses of the future. The research work emphasized the basic point of the problem which related to the most important, and effective factors in the formation of allocation, and reserves : These factors play a major parts in end results of the firms activities, and the financial position of the insurance companies. The researcher is of the opinion that among the most important factors in formation of allocation and reserves are the laws and the rules of interactions, the managerial experience, the nature, and volume of activities the change in the level of prices, and the insurance operations. Through the field and applied study of the National Insurance company, we reached the conclusion that the previous factors are of major importance towards forming the allocations, and reserves. The study recommended that more freedom may be given to the management for making its percentages for the allocations, and reserves.

(١) مدرس، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل .

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٥/٣/١٥
قبول النشر: ٢٠٠٥/٤/١٧

كما هو معروف أن شركات التأمين خلال ممارستها لأنشطتها التأمينية تواجه الكثير من المخاطر الناجمة عن الالتزامات التعاقدية للتعويض للعملاء هذا إلى جانب المخاطر الناجمة عن الاستثمارات المالية للشركة والمرتبطة بحركة السوق بما يتطلب معه ضرورة قيام شركات التأمين بتكوين المخصصات والاحتياطيات المختلفة لمواجهة تلك المخاطر ومساعدة الإدارة في تنفيذ سياساتها المالية والتوسعية . تتجلى مشكلة البحث في قلة الكتابات المحاسبية التي تتناول العوامل التي يمكن أن تؤثر في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين إذ إن دراسة هذه العوامل على قدر من الأهمية لكونها تحدد طبيعة وحجم المخصصات والاحتياطيات التي يتم تكوينها في شركات التأمين والتي تؤثر بشكل مباشر على نتائج النشاط والمركز المالي للشركة ، ويهدف البحث إلى استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالمخصصات والاحتياطيات من حيث طبيعتها وأنواعها والعوامل التي يمكن أن تؤثر في تكوينها إلى جانب تعزيز الجانب النظري بالدراسة التطبيقية في شركة التأمين الوطنية للتحقق من هذه العوامل ومدى تأثيرها على تكوين المخصصات والاحتياطيات ، ويستند البحث إلى فرضية مؤداها أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك المحاسبين عند تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التامين ، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في إجراء الدراسة النظرية للبحث من خلال الاستعانة بالمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث إلى جانب الاعتماد على المنهج التطبيقي لإجراء الدراسة التطبيقية قي شركة التأمين الوطنية العراقية ، ووصولاً لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول طبيعة المخصصات والاحتياطيات ، في حين تناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين ، أما المبحث الثالث فقد تضمن الدراسة التطبيقية في شركة التأمين الوطنية العراقية ، وقد خلص البحث إلى طائفة من الاستنتاجات والمقترحات لعل أهمها ضرورة إعطاء إدارات شركات التأمين العراقية الحرية الكاملة في تحديد نسب الاحتياطيات والمخصصات التي ترى ضرورة تكوينها بما يتلائم والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث بين الحين والاخر.

المبحث الأول

طبيعة المخصصات والاحتياطيات

تعد المخصصات والاحتياطيات من الموضوعات المهمة في الأدب المحاسبي نظراً لاختلاف المفاهيم والأهداف المرتبطة بهما إلى جانب كونهما يؤثران بشكل مباشر على نتائج النشاط الاقتصادي والمركز المالي للشركات وتحظى كل من المخصصات والاحتياطيات بأهمية كبيرة في شركات التأمين نظراً لخصوصية النشاط التأميني الذي يرتبط بشكل كبير بعنصر المخاطرة عقود التأمين والاستثمار وفيما يأتي توضيحاً لكل من المخصصات والاحتياطيات .

طبيعة المخصصات :

من المتعارف عليه أن الوحدات الاقتصادية تقوم في نهاية الفترة المالية بإعداد الحسابات الختامية والمركز المالي بهدف إظهار نتائج أعمالها ومركزها المالي والسعي للتوصل إلى نتائج الأعمال المحاسبية بدقة يتطلب الأمر إجراء التسويات اللازمة لإثبات المصاريف المستحقة والاحتياط للخسائر المتوقعة خلال الفترة المستقبلية ، وبما أن قدرة الإنسان تتسم بالمحدودية تجاه الظروف والمتغيرات المستقبلية التي تحيط بالوحدة الاقتصادية فهو يحاول الاحتياط لهذه المتغيرات تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر والتزام مبدأ الكلفة أو السوق أيهما أقل ، ويقوم المحاسبون بترجمة هذه السياسة من خلال تكوين المخصصات المختلفة ، وقد تضمنت الأدبيات المحاسبية العديد من التعاريف للمخصصات طبقاً لطبيعة الموضوعات التي تشملها هذه المخصصات فالبعض يعرفها بأنها " كل مبلغ يستقطع أو يجنب من الإيرادات من أجل مقابلة الاندثار أو التجديدات أو النقص في قيمة الموجودات أو من أجل مقابلة التزامات معروفة لا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة التامة"[1] . ويلاحظ من هذا التعريف أنه قد تم التأكيد على المخصصات المرتبطة بالموجودات الثابتة وهذا ما أكد عليه النظام المحاسبي الموحد من خلال مفهومه للمخصصات إذ تم تعريفه بالآتي "هي أعباء حقيقة يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة ويتمثل باندثار الموجودات بسبب استخدامها في النشاط أو بانخفاض أقيامها ، أو مقابلة مصروف يتعذر قياسه بدقة بالسنة المالية"[2] . في حين تناول البعض المخصص من حيث جهة الالزام حيث يعرف بأنه " المبلغ الذي يقتطع من أرباح الشركة بموجب القانون أو النظام او العرف أو الأصول المحاسبية أو القرارات وذلك لمواجهة خسارة أو عبء مالي معين

بذاته مؤكد أو محتمل الوقوع "[٣]. ويرى الباحث ان التعريف السابق كان غير دقيق من حيث عدّ المخصص مبلغاً مقتطعاً وهو في حقيقة الامر مبلغ محمل على حساب الارباح والخسائر, وفي ضوء ماسبق يمكن تعريف المخصص بانه عبارة عن مبالغ مالية تحمل على حساب الأرباح والخسائر لمواجهة أعباء أو خسائر مستقبلية مؤكدة الوقوع وغير محددة القيمة وذلك انسجاماً مع سياسة الحيطة والحذر التي تلتزم بها غالبية الوحدات الاقتصادية ، ولعل من بين أهم الأهداف التي يتوخى المحاسبون تحقيقها من تكوين المخصصات الآتي :

١. محاولة الوصول إلى أفضل النتائج المعبرة عن نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة من خلال تحميل السنة المالية بالمصاريف والخسائر المتحققة والتي تم سداد أقيامها مقدماً أو لم تحدد قيمتها بشكل فعلي لحين تحقق واقعة البيع بالنسبة للخسائر المتحققة.

٢ . التهيؤ لاحتمالات استبدال الموجودات الثابتة من خلال استقطاع جزء من أرباح الشركة سنوياً وهذا ينسجم مع مبدأ استمرارية الوحدة الاقتصادية ومحاولة عدم توزيع الموجودات الرأسمالية على المساهمين في حالة احتساب الاندثارات على الموجودات الثابتة .

٣. المساعدة في رسم السياسات المالية والنقدية وخصوصاً فيما يرتبط بالخسائر المتوقعة عن المبيعات المستقبلية للاستثمارات أو للبضائع إلى غيرها .

٤. المخصص وسيلة لتوزيع الخسائر أو الكلف على عدد معين من السنوات وبذلك يتوزع على عدد من الحسابات الختامية السنوية تجنباً لتحميل سنة واحدة به. الأمر الذي سيشكل عبئاً مالياً ثقيلاً على ارباح سنة واحدة ويحدث خللاً كبيراً في الوضع المالي للشركة [٤] .

وبهذا يمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المخصصات عن غيرها من الحسابات الأخرى بالخصائص الآتية :

١ . يتم تكوينها في نهاية الفترة المالية وبغض النظر عن تحقيق الشركة للأرباح أو الخسائر .

٢ . يتم إظهارها في قائمة المركز المالي في جانب الموجودات مطروحة من قيمة الموجود وذلك لأغراض الإفصاح المحاسبي .

٣ . تؤخذ إما من اجمالي الربح أو صافي الربح حسب طبيعة كل نوع منها ، أي إنها قد تؤخذ من حساب الأرباح والخسائر وبالتالي تعفى من ضريبة الدخل كمخصص اندثار إذا ما

تم احتسابه بالنسب الواردة في قانون ضريبة الدخل ونظامها أو قد تؤخذ من حساب توزيع الأرباح وبالتالي لا تنزل من دخل الشركة الخاضع للضريبة [٥] .

وتأخذ المخصصات أنواع عدة بحسب الهدف من تكوينها ولعل من بين أهم المخصصات التي يتم في شركات التأمين ما ورد في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين التي أخذت الأنواع الآتية [٦] :

١ . مخصص الاندثار ٢٢١ : ويشمل هذا الحساب مجموع التخصيصات المتجمعة من مبالغ الاندثارات السنوية اعتباراً من بدء استخدام الموجود الثابت بتاريخه على أن تغلق المبالغ المتجمعة في هذا عند شطبه ، وقد تم تحليل هذا الحساب طبقاً لأنواع الموجودات الثابتة المختلفة ما عدا الأرضي .

٢ . مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٢٢٢ : يشمل هذا الحساب مقدار المبالغ المحتسبة لمقابلة القدر غير المعلوم من الديون التي للوحدة في ذمة الغير والتي تثبت عدم إمكانية تحصيلها .

٣ . تخصيصات متنوعة ٢٢٥ : يشمل هذا الحساب أية تخصيصات لم يرد ذكرها أعلاه لمواجهة أغراض معينة وقد تم تحليل هذا الحساب إلى حسابات فرعية أهمها:

أ . مخصص هبوط قيمة الاستثمارات ٢٢٥١ : يشمل هذا الحساب المبالغ التي يتقرر اعتمادها سنوياً لتدارك هبوط قيمة الاستثمارات عن قيمة شرائها الفعلية.

ب . مخصص تقلبات أسعار الصرف ٢٢٥٢ : يشمل هذا الحساب المبالغ التي يتقرر اعتمادها كمخصص لقاء أسعار الصرف لأرصدة الموجودات بالعملات الأجنبية في حسابات الوحدة .

طبيعة الاحتياطيات :

تقوم الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فترة مالية بتكوين الاحتياطيات بهدف تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ التوسعات المستقبلية وتدعيم المركز المالي بالشركة . وقد تم تعريف الاحتياطي أنه " كل مبلغ يستقطع من رقم الربح الفائض القابل للتوزيع وذلك لأهداف أو أغراض مختلفة سواء لغرض تدعيم المركز المالي في الوحدة الاقتصادية أو لتمويل خطة توسعية مستقبلية ترى المنشأة تدبير الأموال اللازمة لها أو لأغراض أخرى مثل سداد الالتزامات المستحقة على المنشأة والاحتياط في ذلك من الأهداف المتعددة " [٧] . كما عرف البعض الاحتياطيات بأنها " عبء على الأرباح أو الفائض الصافي تنفيذاً لتشريعات خاصة

أو لأحكام قانون الشركات لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة أمور معينة ارتآها المسؤولون من إدارة تلك المنشأة " [٨] . ومن خلال التعاريف السابقة يرى البحث أنّ الاحتياطيات هي عبارة عن مبالغ محتجزة من صافي الارباح لمواجهة الاحداث المستقبلية والتهيؤ لها ترغب ادارة الوحدة في الاحتياط لها اوتوفير الامكانيات المادية لها وليست هي عبء على الارباح والخسائر لان الوحدة تقوم بتكوينها بناء على السياسات والخطط الموضوعة في ضوء التوقعات المستقبلية للاحداث فيما عدا الاحتياطيات التي تقوم بتكوينها بناءً على قوانين تصدرها الدولة, ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المحاسبون من جراء تكوينهم للاحتياطيات بالآتي [٩] :

١ . تدعيم المركز المالي للشركة وتقويته .

٢ . زيادة ثقة الجهات التمويلية بالشركة .

٣ . تلافي أية أخطار أو خسائر مفاجئة تلحق بالشركة .

٤ . المساعدة على توزيع أرباح مناسبة على المساهمين في السنوات التي لا يتحقق فيها ربح أو يتحقق بمقادير ليست كافية .

٥ . المحافظة على أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية ومحاولة دفعها إلى الأعلى.

٦ . إمكانية استخدام الاحتياطيات في توزيع أسهم جديدة على المساهمين مسددة القيمة.

٧ . إجراء التوسعات في مختلف نشاطات الشركة بالاعتماد على أموال الاحتياطيات كمصدر داخلي ذاتي للتمويل .

ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز الاحتياطيات عن باقي أنواع الحسابات بالآتي:

١ . لا يتم تكوينها إلا في حالة تحقيق الشركة للأرباح .

٢ . يتم تكوينها بعد التعرف على صافي أرباح الشركة ، أي بمعنى أنها تخضع لضريبة الدخل .

٣ . قد لا يكون مصدرها الأرباح التجارية للشركة وإنما قد يكون مصدرها الأرباح العرضية كالأرباح الناجمة عن إصدار أسهم جديدة بعلاوة اصدار أو إعادة تقدير موجودات الشركة أو الهدايا [١٠] .

٤ . تعد أحد عناصر حقوق الملكية التي من شأنها أن تدعم المركز المالي للمساهمين .

ولعل من بين أهم أنواع الاحتياطيات التي يتم تكوينها في شركات التامين ما ورد في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين مع التأكيد على أن هذه الأنواع لا تمثل أنواع الاحتياطيات التي يمكن لشركات التأمين من تكوينها ، وفيما يأتي عرض لهذه الأنواع:

١ . احتياطي رأس مالي ٢١٢ : يشمل هذا الحساب الاحتياطيات التي تستقطع من الأرباح متمثلة باحتياطي ارتفاع أسعار الموجودات الثابتة الذي يمثل المبالغ المحتسبة نتيجة الاستمرار في احتساب الاندثار عن الموجودات الثابتة المستمر استخدامها بعد بلوغ قيمتها الدفترية صفراً.

٢ . احتياطي عام ٢١٣ : يشمل هذا الحساب المبالغ المستقطعة من الأرباح الصافية بموجب القوانين النافذة ، كذلك يشمل قيمة الموجودات التي ترد إلى الوحدة بدون ثمن بعد أجراء عملية التقييم .

٣ . احتياطيات فنية ٢١٥ : يشمل هذا الحساب المبالغ التي تحتجز من الحسابات الفنية للعمليات التأمينية على وفق الأسس المتبعة في قطاع التأمين ويحلل إلى الحسابات الآتية:

- احتياطي الأخطار غير المنتهية ٢١٥١ : يشمل هذا الحساب نسبة معينة تقتطع سنوياً من صافي احتفاظ الشركة من الأقساط لتغطية المسؤوليات الممتدة عن الأخطار غير المنتهية عند انتهاء السنة المالية .
- احتياطي عمولات ورسوم التأمين ٢١٥٢ : يشمل هذا الحساب استقطاع النسبة المعتمدة نفسها لاحتياطي الأخطار غير المنتهية من الرصيد الدائن لصافي العمولات بعد تنزيل صافي وصول الطابع للتأمين المباشر وإعادة التأمين الصادرة المقابلة لأقساط المسؤوليات الممتدة بعد انتهاء السنة المالية المعتمدة في الاحتياطي المذكور .
- احتياطي العمولات الموقوفة ٢١٥٣ : يشمل هذا الحساب التعويضات المبلغة التي لم تم تسويتها في نهاية السنة المالية وكذلك تشمل التعويضات غير المبلغة بالتاريخ المذكور التي يتم تقديرها على وفق الأسس المعتمدة في الشركة .
- احتياطي لعمليات التأمين ٢١٥٤ : يشمل هذا الحساب التحولات لاحتمالات حدوث خسائر تأمينية غير متوقعة أو ذات صفة كوارثية لم يكن بالإمكان التحسب لها ويتم تقديره على وفق الأسس المعتمدة في الشركة .

- الاحتياطي الحسابي ٢١٥٥ : يشمل هذا الحساب الأموال التي تعود لحملة وثائق التأمين على الحياة التي استلمتها الشركة ضمن الأقساط المحتسبة على وفق الأسس الرياضية المعتمدة في الشركة .

وإلى جانب الاحتياطيات السالفة الذكر يضيف البعض نوع آخر من أنواع الاحتياطيات هي الاحتياطيات السرية وهي لا تقل أهمية عن الأنواع السابقة تنشأ نتيجة قيام الشركة باظهار موجوداتها بأقل من قيمتها الفعلية أي اعتماد القيمة الدفترية وبهذا يمثل الاحتياطي السري الفرق ما بين الدفترية والقيمة السوقية وهو ينشأ من خلال الحالات الآتية [١١] :

١ . تقييم بعض الموجودات بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية .

٢ . تقييم المخزون بأقل من القيمة الحقيقية بحذف بعض انواع البضاعة من الجرد السنوي أو تخفيض بعض الكميات .

٣ . ادخال بعض المصاريف الراسمالية وعدّها ايرادية .

٤ . المبالغة في قيمة الذمم الدائنة واظهارها بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية .

ويرى الباحث أن الحالة الثانية والثالثة والرابعة لا تتلائم مع بعض المبادئ المحاسبية وخصوصاً مبدأ التمييز ما بين النفقات الايرادية والرأسمالية وأساس التحقق وبالأمكان الاعتماد في تكوين الاحتياطي السري على سياسة الحيطة والحذر من خلال المغالاة في تكوين المخصصات كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط قيمة الاستثمارات ، وعلى الرغم من المزايا الكبيرة المتحققة من تكوين الاحتياطيات السرية لكونها مصدر قوة للشركة والمساهمين وتساعد الشركة في ظروف الكساد للاحتفاظ بامكانياتها المالية والمحافظة على قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية إلا أن البعض يعترض على تكوين هذه الاحتياطيات لأنها تشجع على التلاعب في أسعار أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية عن طريق الأفراد الذين لديهم علم بتلك الاحتياطيات إلى جانب كونها تعطي الفرصة لمدراء الشركات لإخفاء اخفاقاتهم في بعض الجوانب الإدارية من خلال تغطية الخسائر بدون اظهارها في الحسابات [١٢] .

أوجه التشابه والإختلاف بين المخصصات والاحتياطيات :

من خلال عرضنا السابق لكل من المخصصات والاحتياطيات يمكن تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما بالآتي :

١. أوجه التشابه :

أ . يتم تكوين كل من المخصصات والاحتياطيات من أرباح الشركة .

ب . يرتبط كل منهما بالفترات المستقبلية اللاحقة .

ج . يهدف كل منهما إلى تدعيم المركز المالي للشركة ومساعدتها على الاستمرارية والتوسع في النشاط .

٢. أوجه الإختلاف :

أ . لا يتم تكوين الاحتياطيات في حالة تحقيق الشركة للخسائر في حين يتم تكوين المخصص في هذه الحالة .

ب . يعد التحديد الدقيق لقيمة المخصصات شرطاً أساساً لإظهار المركز المالي الحقيقي للمشروع وكذا نتائج أعماله وعلى العكس من ذلك فإن تكوين الاحتياطي لا يؤدي إلى عدم اظهار المركز المالي الحقيقي للمشروع إذ إن الغرض منها هو تدعيم المركز المالي[١٣] .

ج . تستبعد المخصصات من ضريبة الدخل في حين تخضع الاحتياطيات لضريبة الدخل لكون الأولى يتم تكوينها من حساب الأرباح والخسائر في حين أن الثانية يتم تكوينها من حساب توزيع الأرباح والخسائر .

د . يتم تكوين المخصصات لمواجهة أعباء أو خسائر مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة في حين يتم تكوين الاحتياطيات لمواجهة أعباء غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة .

هـ . تعد ايرادات المشروع العادية المصدر الرئيس لتكوين المخصصات في حين أن هناك مصادر أخرى للأرباح التي يتم من خلالها تكوين الاحتياطيات كعلاوة الإصدار والهدايا المستلمة من الموجودات الثابتة ... الخ .

و. تعد المخصصات عبءاً على الارباح في حين تعد الاحتياطيات توزيعا للارباح

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين

من المتعارف عليه أن المحاسب في سلوكه للقياس والإفصاح المحاسبي يتعرض لكثير من العوامل التي تحدد تصرفاته المهنية خلال قياسه للنشاط الاقتصادي والمركز المالي

للشركة ، وهذه العوامل قد تكون شخصية أو قد تكون خارجية . ويمكن تحديد أهم العوامل التي تؤثر على عمل المحاسب في تكوينه للمخصصات والاحتياطيات بالآتي :

١. القوانين والتعليمات من أهم العوامل التي تؤثر في سلوك المحاسب عند قياسه الاحتياطيات والمخصصات ، إذ يعدها البعض أحد مقومات النظام المحاسبي الذي يستند اليه المحاسب في عمله اليومي ، إذ تلتزم شركات التأمين كغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقوانين والتعليمات الصادرة من قبل الدولة ومن بينها قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (١) لسنة ١٩٩٨ ، إذ تكون شركات التأمين بموجب هذه القوانين ملزمة بتكوين بعض المخصصات والاحتياطيات طبقاً لما ورد في القوانين والتعليمات أعلاه وعلى سبيل المثال لا الحصر التعليمات الخاصة بتكوين الاحتياطي العام بنسبة ٥٪ وكذلك التعليمات الخاصة بنسب الاندثار إلى جانب التعليمات الخاصة باحتساب الاندثار على الموجودات الثابتة التي بلغت قيمتها الدفترية صفر ولا زالت قيد الاستخدام وعدّ مبلغ الاندثار احتياطياً رأسمالياً . وعلى الرغم من أن هذا العامل يوفر بعض الجوانب الايجابية في العمل المحاسبي من خلال محاولة تدعيم المركز المالي للشركة والالتزام بمبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات إلى جانب توفير أساس موحد لتقويم أداء الوحدات الاقتصادية بصورة عادلة إلا أن أحد سلبيات هذا العامل هو أنه يحد من تصرفات الإدارة في رسم سياساتها في ضوء الظروف والمتغيرات التي تحيط بها خصوصاً وأن هذه القوانين والتعليمات توضع لأكثر من فترة محاسبية بحيث تكون غير مستجيبة للمتغيرات البيئية والسوقية المحيطة بالوحدة الاقتصادية .

٢. طبيعة وحجم النشاط : تتأثر المخصصات والاحتياطيات بطبيعة الأنشطة التي تزاولها شركات التأمين إذ قد يتم تكوين بعض المخصصات والاحتياطيات في بعض الشركات في حين لا يتم تكوينها في البعض الآخر ، فعلى سبيل المثال يتم تكوين مخصص تقلبات أسعار الصرف في الشركات التي تتعامل بالعملات الأجنبية في حين لا يتم تكوينه في باقي الشركات التي تتعامل بالعملات المحلية كذلك يتم تكوين الاحتياطي الحسابي في الشركات التي تزاول نشاط التأمين على الحياة في حين لا يتم تكوين هذا الاحتياطي في باقي الشركات التي تزاول الأنشطة التأمينية الأخرى . كما أن من البديهي أن أقيام

المخصصات والاحتياطيات تتأثر بشكل كبير بحجم الأنشطة التي تزاولها شركات التأمين ، إذ يمكن القول أن هناك علاقة طردية شبه ثابتة ما بين حجم الأنشطة التأمينية وأقيام المخصصات والاحتياطيات التي يتم تكوينها في شركات التأمين .

٣. عمليات إعادة التأمين : مما لا شك فيه أن المخصصات والاحتياطيات التي يتم تكوينها وخصوصاً في شركات التأمين تتأثر بشكل مباشر بعمليات إعادة التأمين ، إذ إن عمليات إعادة التأمين الهدف منها بشكل أساسي هو عملية نقل عبء الضرر والمخاطر إلى شركات التأمين الأخرى مما يعني بزيادة عمليات إعادة التأمين ستكون شركات التأمين أقل تحسباً للمخصصات والاحتياطيات التي تقوم بتكوينها من حيث القيمة فيما لو لم تقم بعمليات إعادة التأمين .

٤. التغير في مستويات الأسعار : مما لا شك فيه أن التغير في مستويات القيمة الشرائية للنقد تؤثر بشكل مباشر على أقيام المخصصات والاحتياطيات ، فإذا ما كان الاتجاه العام للأسعار في صعود يتطلب ذلك زيادة أقيام المخصصات والاحتياطيات بما ينسجم والتغيرات في مستوى الأسعار وخصوصاً فيما يتعلق بمخصص اندثار الموجودات الثابتة وكذلك احتياطي التعويضات لحوادث السيارات إذ يتطلب القياس السليم لنتائج النشاط والمركز المالي للشركة الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في مستويات الأسعار إذ " إن الغرض الرئيسي من أخذ في مستويات الأسعار واظهار أثره على هذه الحسابات هو لتحقيق القياس الأفضل للربح والمركز المالي ، فالقوائم المالية تظهر نتائج تقريبية وليست نتائج محددة على وجه الدقة وصحة هذه النتائج تتوقف إلى حد كبير على تحقق صحة بعض التقديرات التي أخذت بنظر الاعتبار عند تصوير القوائم المالية ومنها تقديرات المخصصات والاحتياطيات"[١٤] .

٥. خبرة الإدارة : تعد خبرة ادارة الوحدة الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤثر في تكوين بعض المخصصات والاحتياطيات خصوصاً منها التي لم يرد فيها الزام قانوني فلكل ادارة شركة تأمين خبرتها وفلسفتها في استيعاب المتغيرات البيئية والسوقية المحيطة بها والتخطيط لها من خلال تكوين بعض المخصصات والاحتياطيات طبقاً للرؤية المستقبلية التي يراها والمعيار الذي تلتزم به سواء كان معياراً تفاؤلياً أو تشاؤمياً مما يعني أن المحاسب يخضع بشكل مباشر إلى تأثيرات تراكم الخبرات الشخصية للإدارة وفلسفتها في معالجة الظروف الحالية والمستقبلية.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية الاحتياطيات والمخصصات يتم تكوينها في الشركة بناءً على صافي قيمة العمليات التأمينية أي عمليات التأمين مطروحاً منها عمليات إعادة التأمين.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركة التأمين الوطنية (*)

تأسست شركة التأمين الوطنية في عام ١٩٥٢ لمزاولة النشاط التأميني داخل العراق وخارجه في المجالات الآتية :

١. التأمين البحري (البضائع) . ٢ . تأمين الطيران. ٣ . تأمين الحريق .
٤ . التأمين الهندسي . ٥ . تأمين السيارات (تكميلي) . ٦. التأمين الزراعي.
٧ . المسؤولية الشخصية . ٨ . تأمين الحوادث المتنوعة. ٩ . التأمين على الحياة.
١٠ . تأمين ترانزيت. ١١ . صندوق التأمين الالزامي .

وتقوم الشركة بممارسة أنشطتها التأمينية من خلال تظافر جهود الأقسام والفروع التابعة للشركة ، ومن بين تلك الأقسام :

١ . القسم الإداري : الذي يهتم بكافة الأمور الإدارية للشركة والتأكد من تنفيذ تعليمات مجلس الإدارة .
٢ . قسم التجهيزات والمستندات : يهتم هذا القسم بتجهيز كافة أقسام الشركة بالمستلزمات المكتبية وكذلك الاحتفاظ بالأجزاء المتضررة من المواد المؤمن عليها.
٣ . قسم الرقابة والتدقيق الداخلي : يتولى هذا القسم عمليات فحص وتدقيق البيانات والحسابات في الشركة .
٤ . قسم التخطيط والتسويق : يهتم هذا القسم بتدفق الخدمات التأمينية من شركة التأمين إلى المؤمن عليهم عن طريق وكلاء التأمين أو بصورة مباشرة .
٥ . قسم الحاسبة الالكترونية : يتولى هذا القسم مهمة ادخال المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة الشركة كما يساعد في تحديد نسب بعض الاحتياطيات بموجب معادلات حسابية خصوصاً فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي .

٦. القسم الفني : يتولى هذا القسم تحديد قيمة الأقساط الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين ويختص كذلك بتحديد المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها لمقابلة التعويضات عن المخاطر المؤمن ضدها .

٧ . قسم إعادة التأمين : يتولى هذا القسم إعادة تأمين عقود التأمين لدى شركة 'إعادة التأمين العراقية بهدف تخفيف عبء المخاطر على الشركة .

٨ . القسم المالي : يهتم هذا القسم بالأمور المالية للشركة من حيث الحصول على الأقساط من المؤمن عليهم والايرادات المتحصلة من عمليات الاستثمار التي تقوم بها الشركة.

٩ . قسم حسابات تأمين : يعدّ هذا القسم المصب الرئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها الأقسام في الشركة إذ يقوم هذا القسم بحصر اجمالي القيود المركزية وتسجيلها لكافة عمليات الايرادات والمصروفات في الشركة سواء تلك الناتجة عن قيامها بالعمليات المعتادة أو تلك الناتجة عن النشاط الاستثماري .

١٠ . قسم الاستثمار : يقوم هذا القسم باستثمار الأقساط المحصلة من عمليات التأمين وذلك عن طريق شراء عقارات وتأجيرها للغير أو القيام بشراء الأوراق المالية أو أية مجالات استثمارية أخرى .

وتقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية بتكوين طائفة من المخصصات والاحتياطيات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشاطها التأميني وهذه المخصصات والاحتياطيات هي :

أولاً . المخصصات : وتتضمن :

١ . مخصص الاندثار : يتم تكوينه عن طريق احتساب الاندثار السنوي للموجودات طبقاً للتعليمات المالية عدد (١١) لسنة ١٩٨٨ بشأن اندثار وإطفاء الموجودات الثابتة في الوحدات الاقتصادية . ومن الواضح أن الشركة مقيدة بهذه التعليمات بخصوص تكوين هذا المخصص .

٢ . مخصص الديون المشكوك في تحصيلها : يتم تكوين هذا المخصص بناءً على الخبرات الشخصية لإدارة الشركة ، إذ يتم تقدير حجم المخصص الواجب تكوينه في ضوء أقيام حساب المدينين وقابلياتهم على السداد مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم المخصص في أول المدة .

٣ . مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية : يتم تكوين هذا المخصص في حالة هبوط قيمة اسهم الشركة وتقدر قيمته بناءً على حجم الانخفاض الحاصل في القيمة السوقية للاستثمارات عن قيمتها الدفترية إي أن عامل التغير في الأسعار يمثل العنصر الأساس في تكوين هذا المخصص .

٤ . مخصص تقلبات الأسعار : يتم تكوين هذا المخصص بناءً على الإنخفاض الحاصل في أسعار الصرف للعملات الأجنبية التي تمتلكها الشركة وتقدر قيمة المخصص بالفرق بين القيمة الدفترية والسوقية للعملات الأجنبية التي تمتلكها الشركة أي إنها تتأثر كسابقتها بعامل التغيير في مستويات الأسعار .

ثانياً . الاحتياطيات : وتتضمن الآتي :

١ . الاحتياطي الالزامي (العام) : الهدف الأساسي من انشاء هذا الاحتياطي هو اجراء التوسعات في اعمال الشركة وتطويرها وتدعيم المركز المالي للشركة إذ تقوم الدولة بالزام الشركة بتكوين هذا الاحتياطي بنسبة (١٢٪) من صافي الأرباح لغرض التوسعات حسب القانون رقم (٢٢) للشركات لسنة ١٩٩٧ وهنا نلاحظ أن عنصر الالزام القانوني هو المؤثر بتكوين هذا الاحتياطي .

٢ . الاحتياطيات الفنية : يشمل هذا الاحتياطي المبالغ التي تحتجز من الحسابات الفنية لعمليات التأمين على وفق الأسس المتبعة في قطاع التأمين ويحلل إلى الحسابات الآتية:

أ . احتياطي الأخطار غير المنتهية : ويسمى كذلك بالاحتياطيات السارية ، والمعادلة في تكوين هذا الاحتياطي هو استقطاع (٥٠٪) من أقساط السنة السابقة تحول إلى احتياطي للسنة القادمة أي إن (٥٠٪) من كل قسط يحول احتياطي للسنة الجديدة يتم اطلاق الاحتياطي وتعتمد الشركة على هذه النسبة بناءً على التعليمات الواردة من وزارة المالية .

ب . احتياطي التعويضات الموقوفة : وهو الاحتياطي الذي يحتجز فيه مبالغ طلبات التعويض غير المصرفية والتي هي قيد الدراسة أي يشمل هذا الحساب مجموعة التعويضات المبلغة التي لم يتم تسويتها في نهاية السنة المالية وكذلك يشمل التعويضات غير المبلغة بالتاريخ المذكور التي يتم تقديرها على وفق الأسس المعتمدة في الشركة ، ومن الملاحظ أن هذا الاحتياطي يعتمد بشكل كبير على البيانات الفعلية المتعلقة بالتعويضات والتي لم يحن موعد سداد أقيامها إلى جانب

اعتماده على قدر كبير من الخبرة الشخصية في احتمالات التعويضات التي يمكن أن تواجهها الشركة في السنة القادمة .

ج . الاحتياطي الحسابي : وكما تم ذكره سابقاً فإن هذا الاحتياطي يرتبط أساساً بعمليات التأمين على الحياة ويخصص للأخطار المتوقعة الحدوث ، ويعدّ هذا النوع من أصعب أنواع الاحتياطيات ويتم تقديره على وفق معادلة حسابية تم ادخالها في الحاسوب تم من خلالها الأخذ بنظر الاعتبار مبلغ التأمين ، ومدة التأمين ، وعمر المؤمن ، والحالة الصحية له والأقساط التي قام بسدادها وقد تم إعداد هذه المعادلة بناءً على الخبرات الشخصية لإدارات شركات التأمين العالمية .

د. احتياطي الطوارىء لعمليات التأمين: يتم تكوين هذا الاحتياطي لمواجهة احتمالات الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها الشركة ويتم تحديد قيمة هذا الاحتياطي بناءً على الخبرة الشخصية لإدارة الشركة .

هـ . احتياطي عمولات ورسوم التأمين : يتم هذا الاحتياطي لمواجهة العمولات والرسوم التي يمكن ان تلتزم بها الشركة من عمليات التأمين وتحتسب بناءً على صافي العمولات والرسوم المدفوعة خلال السنة وبنسبة (٥٠٪) أي بنفس نسبة احتياطي الأخطار غير المنتهية بناءً على التعليمات الواردة إدارة الشركة . ومما تجدر الاشارة اليه عدم سعي ادارة الشركة الى محاولة تكوين احتياطيات سرية لالتزامها الكامل بالقوانين والتعليمات الصادرة

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً . الاستنتاجات :

١ . إن الهدف من تكوين المخصص هو مقابلة النقص في قيمة الموجودات أو لمواجهة خسائر مؤكدة لا يمكن تحديد قيمتها في حين أن الهدف من تكوين الاحتياطي هو دعم المركز المالي للشركة والمساعدة على تنفيذ السياسات والخطط المستقبلية لإدارة الشركة .

٢ . يشترط في تكوين الاحتياطي تحقيق الشركة للأرباح ويتم تكوينه من حساب توزيع الأرباح والخسائر في حين لا يشترط لتكوين المخصص تحقيق الشركة للأرباح وهو يستقطع من حساب الأرباح والخسائر .

٣ . تحظى المخصصات والاحتياطيات بأهمية خاصة في شركات التأمين نظراً للمخاطر التي تحيط بالنشاط التأميني لذا يتم تكوين الكثير من المخصصات والاحتياطيات في هذا النوع من الشركات .

٤ . يمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات الاحتياطيات بالآتي: القوانين والتعليمات ، خبرة الإدارة ، التغير في مستويات الأسعار ، طبيعة وحجم النشاط ، عمليات إعادة التامين .

٥ . تقوم الشركة عينة البحث بتكوين غالبية الاحتياطيات والمخصصات الواردة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين إذ يعد عامل الالزام القانوني هو العامل المؤثر الاساسي في تكوين المخصصات والاحتياطيات حيث لاتلعب الادارة او المحاسبين باي دور في سبيل جعل هذه المخصصات والاحتياطيات منسجمة والتطورات الاقتصادية والبيئية المحيطة بها .

ثانياً . المقترحات :

١ . ضرورة رفع الإلزام القانوني فيما يتعلق بالنسب الواردة بالقوانين والتعليمات المرتبطة بالمخصصات والاحتياطيات واعطاء إدارة الشركة حرية تحديدها على وفق التغيرات البيئية والاقتصادية المحيطة بها خصوصاً وأن هذه النسب الواردة في القوانين والتعليمات تعد لأكثر من سنة بحيث تصبح غير منسجمة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بشركات التأمين .

٢ . ضرورة الأخذ بمبدأ التكلفة الجارية في إعداد الحسابات والقوائم المالية لكي تتمكن إدارة الشركة من تحديد تقديراتها للمخصصات والاحتياطيات على وفق الأسعار الجارية وبما ينسجم مع التغيرات في مستويات الأسعار خصوصاً في حالة وجود الالزام القانوني لبعض نسب المخصصات والاحتياطيات .

٣ . ضرورة قيام الجهات العلمية والمهنية في المحاسبة باعداد المزيد من الدورات التطويرية للملاكات المحاسبية في شركات التامين لتوضيح الجوانب النظرية للمخصصات والاحتياطيات ودور كل منهما في تحقيق الأهداف والسياسات لشركات التامين ٠

الهوامش

١ . محمد كاظم العيال ، التخصيص والاحتياطي ، مجلة المحاسب ، العدد١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٥٢ .

٢ . وزارة المالية ، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، الجزء الأول، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص١٣٨ .

٣ . فواز الزغبي ، أصول محاسبة الشركات ، ط١ ، عمان ،١٩٨١, ص٣١١ .

٤ . المصدر نفسه ، ص ٣١٣ .

٥ . المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

٦ . وزارة المالية ، مصدر سابق ، ص ص ٣٦ . ٣٧ .

٧ . محمد نصر الهواري ، دراسات في المراجعة , الجزء الثاني ، مكتب غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٣ .

٨ . محمود السيد الناغي ، المراجعة إطار النظرية والممارسة ، دار وهران للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٢٢٥ .

٩ . فواز الزغبي ، مصدر سابق ، ص ٣٠٦ .

١٠ . المكان نفسه .

١١ . محمود أبو عبيدة ، الاحتياطي السري ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد ٩١، ١٩٩٥ ، ص٣٢ .

١٢ . مقبل علي أحمد ، مشاكل تكوين المخصصات والاحتياطيات ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ ، ص٢٩ .

١٣. فارس زين العابدين ، دراسات في المحاسبة ، جامعة قناة السويس ، ١٩٨٩ ، ص٧٨ .

١٤ . علي أحمد ، مصدر سابق ، ص٣٤ .

* سجلات شركة التامين الوطنية ودفاترها

المراجع

أولاً ـ الرسائل الجامعية :

ـ مقبل علي أحمد ، مشاكل تكوين المخصصات والاحتياطيات ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ .

ثانياً : الدوريات :

١ . محمد كاظم العيال، التخصيص والاحتياطي ، مجلة المحاسب ، العدد١ ، بغداد، ١٩٧٤.

٢ . محمود أبو عبيدة، الاحتياطي السري، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد٩١، ١٩٩٥.

ثالثاً ـ الكتب :

١ . فارس زين العابدين ، دراسات في المحاسبة ، جامعة قناة السويس ، ١٩٨٩ .

٢ . فواز الزغبي ، أصول محاسبة الشركات ، ط١ ، عمان ، ١٩٨١ .

٣. محمد نصر الهواري ، دراسات في المراجعة ، الجزء الثاني ، مكتب غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٤ . محمود السيد الناغي ، المراجعة اطار النظرية والممارسة ، دار وهران للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ . وزارة المالية ، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، الجزء الأول ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٢ .

رابعاً ـ مراجع أخرى :

- سجلات شركة التامين الوطنية ودفاترها